

خارج الفقہ

٤٠

٢٣-١٠-٩٣ القول فی النیابۃ

دراسات الاستاذ:
مہدی المادوی الطہرانی

• هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ
وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ
لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (٢)

• وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (٣)
• ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ
(٤)

مثل کسانی که به کتاب الهی عمل نمی کنند

• مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ
يَحْمِلُ أَسْفَارًا بُئِسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَ
اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٥)

- قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٦)
- وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ (٧)
- قُلْ إِنَّا الْمَوْتُ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٨)

معرفة النائب بأفعال الحج

- **الخامس:** معرفته بأفعال الحجّ و أحكامه و إن كان بإرشاد معلّم *
حال كلّ عمل.

- * هذا كاف لصحة العمل و أمّا صحّة الإجارة فيشترط فيها كون العمل معلوماً حين الإجارة بمقدار لا يكون الإجارة غروريا لدى العقلاء.

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

- **السادس** عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه في ذلك العام كما مرّ *،
- * قد مر (١) أن من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره تبرعا أو بالإجارة، و كذا ليس له أن يتطوع به،
- فلو خالف فالأقوى الصحة مطلقا إلا إذا حج تطوعا مع علمه بوجوب الحج عليه فيبطل و لو حج تطوعا مع عدم علمه بالوجوب أو بفوريته يجزى عن حجة الإسلام على الأقوى.
- و لو آجر نفسه مع تمكن حج نفسه صحت الإجارة مطلقا و إن كان عالما بوجوب الحج على نفسه.
- (١) في الفصل الأول، مسألة ٦٥

أن لا يكون النائب معذورا

- السابع أن لا يكون معذورا في ترك بعض الأعمال*، و الاكتفاء بتبرعه أيضا مشكل**.
- * على الأحوط فيما لو كان العذر قبل الإحرام و إن كان بعد الإجارة و الأقوى فيما لو حدث العذر بعد الإحرام صحة النيابة و الإستيجار.
- ** و إن كان الإكتفاء به لا يخلو من وجه.

شرايط المنوب عنه

- مسألة ٢ يشترط في المنوب عنه **الإسلام**، فلا يصح من الكافر*، نعم لو فرض انتفاعه به بنحو إهداء الثواب فلا يبعد جواز الاستيجار لذلك، و لو مات مستطيعا لا يجب على وارثه المسلم الاستيجار عنه،
- * و لا يجوز النيابة عن الكافر و لا إهداء الثواب إليه إلا إذا كان الكافراً أباً أو أما للنائب أو للمستأجر أو كان الكافر جاهلاً قاصراً فيجوز إهداء الثواب إليه و حينئذ يجوز الإستيجار لذلك أى للحج الاستحابى لإهداء الثواب.

شرايط المنوب عنه

- و يشترط كونه ميتا أو حيا عاجزا * في الحج الواجب **،
- * كما مر في مسألة ٤٨ من الفصل الأول.
- ** هذا في الحج الواجب و أما المندوب فيجوز فيه النيابة عن الحي القادر كما سيأتي في المسألة ١٧ من هذا الفصل.

شرايط المنوب عنه

- و لا يشترط فيه **البلوغ** و **العقل** * فلو استقر على المجنون حال إفاقته ثم مات مجنوناً يجب الاستيجار عنه،
- و لا **المماثلة** بين النائب و المنوب عنه في الذكورة و الأنوثة،
- و تصح استنابة الصرورة رجلاً كان أو امرأة عن رجل أو امرأة.
- * **النيابة بمعنى إسقاط الواجب** لا يتصور في الصبي و لا المجنون إلا إذا استقر على المجنون حال إفاقته و أما النيابة بمعنى **كون عمل النائب قائماً مقام عمل المنوب عنه** فهو ممكن للصبي المميز و المجنون المميز و أما الصبي غير المميز أو المجنون غير المميز فالنيابة عنه فهو بمعنى **إهداء الثواب**.

شرايط صحة النيابة

- مسألة ٣ يشترط في صحة الحج النيابي قصد النيابة و تعيين المنوب عنه في النية و لو إجمالاً، لا ذكر اسمه و إن كان مستحباً في جميع المواطن و المواقف، و تصح النيابة بالجعالة كما تصح بالإجارة و التبرع.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- مسألة ٤ لا تفرغ ذمة المنوب عنه إلا بإتيان النائب صحيحاً،
- نعم لو مات النائب بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاء عنه، و إلا فلا و إن مات بعد الإحرام، و فى إجراء الحكم فى الحج التبرعى إشكال، بل فى غير حجة الإسلام لا يخلو من إشكال.

تصح النيابة بالجعالة

- (مسألة ٨): كما تصحّ النيابة بالتبرّع و بالإجارة كذا تصحّ بالجعالة
- و لا تفرغ ذمّه المنوب عنه إلّا بإتيان النائب صحيحاً، و لا تفرغ بمجرد الإجارة، و ما دلّ من الأخبار على كون الأجير ضامناً و كفاية الإجارة في فراغه (١) منزلة على أنّ الله تعالى يعطيه ثواب الحجّ إذا قصر النائب في الإتيان، أو مطروحة لعدم عمل العلماء بها بظاهرها.
- (١) لا دلالة لتلك الأخبار على كفاية الإجارة في فراغ ذمّة المنوب عنه في الفرض. (الخوئي).

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- «٥» ٢٣ بَابُ حُكْمِ النَّائِبِ إِذَا مَاتَ قَبْلَ الْحَجِّ وَ لَمْ يُخَلِّفْ شَيْئاً أَوْ أَنْفَقَ الْحَجَّةَ وَ افْتَقَرَ
- ٥٠٥ - ١٤٦ - ١ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَخَذَ مِنْ رَجُلٍ مَالاً وَ لَمْ يَحُجَّ عَنْهُ وَ مَاتَ وَ لَمْ يُخَلِّفْ شَيْئاً فَقَالَ إِنْ كَانَ حَجَّ الْأَجِيرُ أَخَذَتْ حَجَّتَهُ وَ دُفِعَتْ إِلَى صَاحِبِ الْمَالِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَّ كُتِبَ لِصَاحِبِ الْمَالِ ثَوَابُ الْحَجِّ.
- (٦) - الكافي ٤ - ٣١١ - ٣.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- ١٤٦٠٦ - ٢ - «٧» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَأْخُذُ الْحَجَّةَ مِنَ الرَّجُلِ - فَيَمُوتُ فَلَا يَتْرُكُ شَيْئًا فَقَالَ أَجْزَأَتْ عَنِ الْمَيْتِ وَإِنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ حَجَّةٌ أُثْبِتَ لِصَاحِبِهِ «١».

• (٧) - الفقيه ٢ - ٤٢٣ - ٢٨٧١.

• (١) - في المصدر - لصاحبها.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- ۱۴۶۰۷ - ۳ - «۲» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَخَذَ دَرَاهِمَ رَجُلٍ «۳» فَأَنْفَقَهَا - فَلَمَّا حَضَرَ أَوْانُ الْحَجِّ لَمْ يَقْدِرِ الرَّجُلُ عَلَى شَيْءٍ - قَالَ يَحْتَالُ وَ يَحُجُّ عَنْ صَاحِبِهِ كَمَا ضَمِنَ - سُئِلَ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ - قَالَ إِنْ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ حَاجَةٌ أَخَذَهَا مِنْهُ - فَجَعَلَهَا لِلَّذِي أَخَذَ مِنْهُ الْحَاجَةَ.
- (۲) - التهذيب ۵ - ۴۶۱ - ۱۶۰۸.
- (۳) - فى المصدر زيادة - ليحج عنه.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

•
•
أَقُولُ: وَجْهُهُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَصِيَّ إِذَا لَمْ يُفَرِّطْ لَّا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ وَلَا يَلْزَمُ الْوَارِثَ بَلْ يَلْزَمُ النَّائِبَ إِنْ اسْتَطَاعَ.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- «١» ١٥ بابُ أنَّ النَّائِبَ إِذَا مَاتَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَ دُخُولِ الْحَرَمِ أَجْزَأَتْ عَنِ الْمُنُوبِ عَنْهُ وَ إِذَا أَفْسَدَ الْحَجَّ أَجْزَأَ عَنِ الْمَيْتِ وَ لَزِمَ النَّائِبَ الْإِعَادَةُ مِنْ مَالِهِ وَ حُكْمِ مَا لَوْ مَاتَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَ دُخُولِ الْحَرَمِ

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- ۱۴۵۸۱ - ۱ - «۲» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَمُوتُ فَيُوصِي بِحَجَّةٍ فَيُعْطَى رَجُلٌ دَرَاهِمَ يَحُجُّ بِهَا عَنْهُ فَيَمُوتُ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ ثُمَّ أُعْطِيَ الدَّرَاهِمُ غَيْرَهُ فَقَالَ: إِنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ أَوْ بِمَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ مَنَاسِكَهُ فَإِنَّهُ يُجْزَى عَنِ الْأَوَّلِ
- قُلْتُ فَإِنْ ابْتَلَى بِشَيْءٍ يُفْسِدُ عَلَيْهِ حَجَّهُ حَتَّى يَصِيرَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ أَيْ جَزَى عَنِ الْأَوَّلِ قَالَ نَعَمْ
- قُلْتُ لِأَنَّ الْأَجِيرَ ضَامِنٌ لِلْحَجِّ قَالَ نَعَمْ.
- (۲) - الكافي ۴ - ۳۰۶ - ۴.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «٣». (٣) - التهذيب ٥ - ٤١٧ - ١٤٥٠.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

• ١٤٥٨٢ - ٢ - «٤» وَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ
عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ «٥» عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ
عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَحُجُّ عَنْ آخِرٍ فَاجْتَرَحَ فِي حَجِّهِ
شَيْئًا - يَلْزِمُهُ فِيهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ أَوْ كَفَّارَةً - قَالَ هِيَ لِلأَوَّلِ تَامَّةٌ وَ عَلَى
هَذَا مَا اجْتَرَحَ.

• (٤) - الكافي ٤ - ٥٤٤ - ٢٣.

• (٥) - في المصدر - و محمد بن أبي حمزة، و هو الموافق للوافي ٢ -
٥٦ أبواب الحج.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ
الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ مِثْلَهُ «١» (١) - التهذيب ٥ -
٤٦١ - ١٤٠٦.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- ١٤٥٨٣ - ٣ - «٢» وَ بِالْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ **عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ** أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا مَا يَحِبُّهُ فَحَدَّثَ بِالرَّجُلِ حَدَّثٌ - فَقَالَ **إِنْ كَانَ خَرَجَ فَأَصَابَهُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ فَقَدْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ** **الْأَوَّلُ وَإِلَّا فَلَا.**

- (٢) - الكافي ٤ - ٣٠٦ - ٥.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «٣». (٣) -
التهديب ٥ - ٤١٨ - ١٤٥١.
-

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- ١٤٥٨٤ - ٤ - «٤» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ
عَنْ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ يَحْيَى «٥» **عَمَّنْ ذَكَرَهُ** عَنْ أَبِي عَبْدِ
اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا مَالًا يَحُجُّ عَنْهُ فَمَاتَ - قَالَ **فَإِنْ مَاتَ فِي**
مَنْزِلِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ فَلَا يُجْزَى عَنْهُ وَ إِنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ فَقَدْ أُجْزِيَ
عَنْهُ. (٤) - التهذيب ٥ - ٤٦١ - ١٦٠٤.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- (۵) - فی نسخة - الحسين بن عثمان (هامش المخطوط).
-
- أقول: حملة الشيخ على كون الموت بعد دخول الحرم.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- ١٤٥٨٥ - ٥ - «٦» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ حَجَّ عَنْ آخَرَ وَ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ - قَالَ قَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَ لَكِنَّهُ يُوصِي - فَإِنْ قَدَرَ عَلَى رَجُلٍ يَرْكَبُ فِي رَحْلِهِ وَ يَأْكُلُ زَادَهُ فَعَلَّ.

- (٦) - التهذيب ٥ - ٤٦١ - ١٦٠٧، و أورده في الحديث ١ من الباب ٣٥ من هذه الأبواب.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

• أقول: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ «٧» وَ يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَجِيرَ إِذَا أَتَى بِبَعْضِ مَا اسْتُؤْجِرَ عَلَيْهِ اسْتَحَقَّ مِنَ الْأُجْرَةِ بِالنِّسْبَةِ «٨».

• (٧) - تقدم في الباب ٢٦ من أبواب وجوب الحج.

• (٨) - ياتي في الباب ٣٥ من أبواب الاجارة.

•

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- «٥» ٢٦ باب أن من وجب عليه الحج فمات بعد الإحرام ودخول الحرم أجزاء عنه وإن مات قبل ذلك وجب أن تقضى عنه حجة الإسلام من أصل المال ولا يجب قضاء التطوع
- ١٤٢٦١ - ١ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ رِئَابٍ عَنْ ضُرَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: فِي رَجُلٍ خَرَجَ حَاجًّا حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ - فَقَالَ إِنْ مَاتَ فِي الْحَرَمِ فَقَدْ أُجْزِئَتْ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ - وَإِنْ مَاتَ دُونَ الْحَرَمِ فَلْيَقْضَ عَنْهُ وَلِيَّهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ. (٦) - الكافي ٤ - ٢٧٦ - ١٠، و الفقيه ٢ - ٤٤٠ - ٢٩١٥.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- ١٤٢٦٢ - ٢ - «٧» وَ بِالْإِسْنَادِ عَنِ ابْنِ رِئَابٍ عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ حَاجًّا - وَ مَعَهُ جَمَلٌ لَهُ وَ نَفَقَةٌ وَ زَادٌ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ - قَالَ إِنْ كَانَ صَرُورَةً ثُمَّ مَاتَ فِي الْحَرَمِ - فَقَدْ أُجْزَأَ عَنْهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ - وَ إِنْ كَانَ مَاتَ وَ هُوَ صَرُورَةً قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ - جُعِلَ جَمَلُهُ وَ زَادُهُ وَ نَفَقَتُهُ وَ مَا مَعَهُ فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ - فَإِنْ فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَهُوَ لِلْوَرَثَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ -

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتْ الْحَجَّةُ تَطَوُّعًا - ثُمَّ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ - لِمَنْ يَكُونُ جَمَلُهُ وَنَفَقَتُهُ - وَ مَا مَعَهُ قَالَ يَكُونُ جَمِيعُ مَا مَعَهُ وَ مَا تَرَكَ لِلْوَرَثَةِ - إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَيُقْضَى عَنْهُ - أَوْ يَكُونَ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ فَيُنْفَذَ ذَلِكَ لِمَنْ أَوْصَى لَهُ - وَ يُجْعَلُ ذَلِكَ مِنْ ثُلُثِهِ.

- (٧) - الكافي ٤ - ٢٧٦ - ١١.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ نَحْوَهُ «١» وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ «٢» وَ كَذَّاءَ الَّذِي قَبْلَهُ. (١) - التهذيب ٥ - ٤٠٧ - ١٤١٦.
- (٢) - الفقيه ٢ - ٤٤٠ - ٢٩١٦.
-

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- ١٤٢٦٣ - ٣ - «٣» وَ بِالْإِسْنَادِ عَنْ ابْنِ رِئَابٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا أُحْصِرَ الرَّجُلُ بَعَثَ بِهَدْيِهِ إِلَى أَنْ قَالَ - قُلْتُ فَإِنْ مَاتَ وَ هُوَ مُحْرَمٌ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مَكَّةَ - قَالَ يُحَجُّ عَنْهُ إِنْ كَانَتْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ يُعْتَمَرُ - إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَلَيْهِ. (٣) - الكافي ٤ - ٣٧٠ - ٤، و أورده بتمامه في الحديث ١ من الباب ٣ من أبواب الأحصار.

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ كَالَّذِي قَبْلَهُ «٤» (٤) - التهذيب ٥ - ٤٢٢ - ١٤٦٦.
- أَقُولُ: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَبْلَ دُخُولِ الْحَرَمِ لِمَا مَرَّ «٥» التَّصْرِيحُ بِهِ. (٥) - مر في الحديثين ١ و ٢ من هذا الباب.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- ١٤٢٦٤ - ٤ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانَ الْمُفِيدُ فِي الْمُقْنَعَةِ قَالَ:
 قَالَ الصَّادِقُ ع مَنْ خَرَجَ حَاجًّا فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ - فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مَاتَ
 فِي الْحَرَمِ فَقَدْ سَقَطَتْ عَنْهُ الْحَجَّةُ - فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ دُخُولِ الْحَرَمِ لَمْ
 يَسْقُطْ عَنْهُ الْحَجُّ - وَ لِيَقْضَ عَنْهُ وَلِيِّهِ. (٦) - المقنعة - ٧٠.

شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- أقول: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى بَعْضِ الْمَقْصُودِ «١» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ هُنَا «٢» وَ فِي النِّيَابَةِ «٣».
- (١) - تقدم في الباب ٢٥ من هذه الأبواب.
- (٢) - ياتي في البابين ٢٨ و ٢٩ من هذه الأبواب.
- (٣) - ياتي في الحديث ١ من الباب ١٥ من أبواب النيابة.
-
-

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيُحِبَّ عَنْ إِنْسَانٍ فَحَبَّ عَنْ نَفْسِهِ

• «٥» ٢٢ بَابُ حُكْمِ مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيُحِبَّ عَنْ إِنْسَانٍ فَحَبَّ عَنْ نَفْسِهِ

• ٣٠٤٦ - ١ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ
ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَالحُسَيْنِ «٧» عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ
فِي رَجُلٍ أُعْطَاهُ رَجُلٌ «١» مَالًا لِيُحِبَّ عَنْهُ فَحَبَّ عَنْ نَفْسِهِ - فَقَالَ هِيَ
عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ.

• (٦) - التهذيب ٥ - ٤٦١ - ١٦٠٥.

• (٧) - الظاهر أن الحسين هو ابن أبي العلاء. (منه. ره).

• (١) - في المصدر - أعطى رجلا.

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيَحُجَّ عَنْ إِنْسَانٍ فَحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ

- ۱۴۶۰۴ - ۲ - «۲» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى رَفَعَهُ قَالَ: سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا مَالًا يَحُجُّ عَنْهُ - فَيَحُجُّ «۳» عَنْ نَفْسِهِ فَقَالَ هِيَ عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ (۲) - الكافي ۴ - ۳۱۱ - ۲.
- (۳) - في المصدر - فحج.

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيَحُجَّ عَنْ إِنْسَانٍ فَحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ

• وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ مُرْسَلًا «٤»

• (٤) - الفقيه ٢ - ٤٢٦ - ٢٨٧٨.

• أَقُولُ: يُمَكِّنُ تَخْصِيصُ الْحَدِيثَيْنِ بِالْحَجِّ الْمَنْدُوبِ أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهَا لَأَ تَجْزِيهِ عَنْ نَفْسِهِ بَلْ ثَوَابُهَا لِصَاحِبِ الْمَالِ.

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا يَحُجُّ بِهِ فَفَضَلَ مِنْهُ لَمْ يَجِبْ رَدُّهُ

- «٧» ١٠ بَابُ أَنْ مَنْ أُعْطِيَ مَالًا يَحُجُّ بِهِ فَفَضَلَ مِنْهُ لَمْ يَجِبْ رَدُّهُ وَ يَجُوزُ لَهُ الْإِنْفَاقُ مِنْهُ فِي غَيْرِ الْحَجِّ إِذَا ضَمِنَ الْحَجَّ
- ١٤٥٧٢ - ١ - «٨» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَّابٍ عَنْ مِسْمَعٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أُعْطَيْتُ الرَّجُلَ دَرَاهِمَ - يَحُجُّ بِهَا عَنِّي - فَفَضَلَ مِنْهَا شَيْءًا فَلَمْ يَرُدَّهُ عَلَيَّ فَقَالَ - هُوَ لَهُ لَعَلَّهُ ضَيَّقَ عَلَيَّ نَفْسِهِ فِي النَّفَقَةِ لِحَاجَتِهِ إِلَى النَّفَقَةِ.
- (٨) - التهذيب ٥ - ٤١٤ - ١٤٤٢.

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا يَحُجُّ بِهِ فَفَضَلَ مِنْهُ لَمْ يَجِبْ رَدُّهُ

- ۱۴۵۷۳ - ۲ - «۱» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الْحَجَّةَ - يَحُجُّ بِهَا وَ يُوسَعُ عَلَى نَفْسِهِ فَيَفْضَلُ مِنْهَا - أَيْرُدُّهَا عَلَيْهِ قَالَ لَا هِيَ لَهُ.

- (۱) - الكافي ۴ - ۳۱۳ - ۱، و التهذيب ۵ - ۴۱۵ - ۱۴۴۳.

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا يَحُجُّ بِهِ فَفَضَلَ مِنْهُ لَمْ يَجِبْ رَدُّهُ

• ۱۴۵۷۴ - ۳ - «۲» وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَّاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَأْخُذُ الدَّرَاهِمَ لِيَحُجَّ بِهَا عَنْ رَجُلٍ - هَلْ يَجُوزُ «۳» أَنْ يُنْفِقَ مِنْهَا فِي غَيْرِ الْحَجِّ قَالَ إِذَا ضَمِنَ الْحَجَّةَ فَالدَّرَاهِمُ لَهُ - يَصْنَعُ بِهَا مَا أَحَبَّ وَ عَلَيْهِ حَجَّةٌ.

• وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ «۴» وَ كَذَا الَّذِي قَبْلَهُ.
(۲) - الكافي ۴ - ۳۱۳ - ۲.

• (۳) - في المصدر زيادة - له. (۴) - التهذيب ۵ - ۴۱۵ - ۱۴۴۴.

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا يَحُجُّ بِهِ فَفَضَلَ مِنْهُ لَمْ يَجِبْ رَدُّهُ

- ۱۴۵۷۵ - ۴ - «۵» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «۶» عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَهَّرٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عَ إِنِّي دَفَعْتُ إِلَى سِتَّةِ أَنْفُسٍ - مِائَةَ دِينَارٍ وَ خَمْسِينَ دِينَارًا لِيَحُجُّوا بِهَا - فَرَجَعُوا وَ لَمْ يَشْخَصْ بَعْضُهُمْ وَ اتَانِي بَعْضٌ - وَ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ أَنْفَقَ بَعْضَ الدَّنَانِيرِ - وَ بَقِيَ بَقِيَّةٌ وَ أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيَّ مَا بَقِيَ - وَ إِنِّي قَدْ رُمْتُ مُطَالَبَةً مَنْ لَمْ يَأْتِنِي بِمَا دَفَعْتُ إِلَيْهِ - فَكُتِبَ عَ لَا تَعْرِضْ لِمَنْ لَمْ يَأْتِكَ - وَ لَا تَأْخُذْ مِمَّنْ أَتَاكَ شَيْئًا مِمَّا يَأْتِيكَ بِهِ - وَ الْأَجْرُ فَقَدْ «۱» وَقَعَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ. (۵) - الْفَقِيه
- ۲ - ۴۲۲ - ۲۸۶۸. (۶) - فِي الْمَصْدَرِ - سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. (۱) - فِي نَسْخَةٍ - قَدْ (هَامَشَ الْمَخْطُوطَ).

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا يَحُجُّ بِهِ مِنْ بَلَدٍ فَحَجَّ بِهِ مِنْ آخِرِ

• «٢» ١١ بَابُ أَنْ مَنْ أُعْطِيَ مَالًا يَحُجُّ بِهِ مِنْ بَلَدٍ فَحَجَّ بِهِ مِنْ آخِرِ
أَجْزَاءَهُ

• ١٤٥٧٦ - ١ - «٣» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ
عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَّابٍ عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا حَجَّةً - يَحُجُّ «٤» عَنْهُ مِنْ
الْكُوفَةِ فَحَجَّ عَنْهُ مِنَ الْبَصْرَةِ - فَقَالَ لَا بَأْسَ إِذَا قَضَى جَمِيعَ الْمَنَاسِكِ
«٥» فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ. (٣) - التهذيب ٥ - ٤١٥ - ١٢٤٥. (٤) - في الفقيه
زيادة - بها (هامش المخطوط).

• (٥) - في نسخة من الفقيه - مناسكه (هامش المخطوط).

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا يَحُجُّ بِهِ مِنْ بَلَدٍ فَحَجَّ بِهِ مِنْ آخِرِ

- وَ رَوَاهُ الْكُلَيْنِيُّ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ «٦» وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع «٧».
- (٦) - الكافي ٤ - ٣٠٧ - ٢.
- (٧) - الفقيه ٢ - ٤٢٤ - ٢٨٧٣.

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيَحُجَّ مُفْرَدًا فَحَجٌّ مُتَمَتِّعًا

- «١» ١٢ بابُ أَنَّ مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيَحُجَّ مُفْرَدًا فَحَجٌّ مُتَمَتِّعًا أَجْزَاءُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِفْرَادُ وَاجِبًا مُتَعَيِّنًا أَوْ مُخَيَّرًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِرَانِ
- ١٤٥٧٧ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ يَعْنِي الْمُرَادِيَّ عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا دَرَاهِمَ يَحُجُّ بِهَا «٣» حَجَّةً مُفْرَدَةً - فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ - قَالَ نَعَمْ إِنَّمَا خَالَفَ إِلَى الْفَضْلِ.
- (٢) - التهذيب ٥ - ٤١٥ - ١٤٤٦، و الاستبصار ٢ - ٣٢٣ - ١١٤٥.
- (٣) - في الفقيه زيادة - عنه (هامش المخطوط).

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيُحِبَّ مُفْرَدًا فَحَبٌّ مُتَمَتِّعًا

• وَ رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ - أَيْ جُوزُ لَهُ - وَقَالَ إِنَّمَا خَالَفَهُ «٤» (٤) - الْكَافِي ٤ - ٣٠٧ - ١.

• وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ - إِنَّمَا خَالَفَهُ إِلَى الْفَضْلِ وَالْخَيْرِ

• وَ فِي إِحْدَى رِوَايَتِي الشَّيْخِ مِثْلَهُ «٥». (٥) - الْفقيه ٢ - ٤٢٥ - ٢٨٧٤.

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيَحُجَّ مُفْرَدًا فَحَجٌّ مُتَمَتِّعًا

- ١٤٥٧٨ - ٢ - «٦» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ
الْهَيْثَمِ النَّهْدِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ ع فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ
رَجُلًا دَرَاهِمَ يَحُجُّ بِهَا «٧» حَجَّةً مُفْرَدَةً - قَالَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ
إِلَى الْحَجِّ - لَا يُخَالِفُ صَاحِبَ الدَّرَاهِمِ. (٦) - التهذيب ٥ - ٤١٦ -
١٤٤٧، و الاستبصار ٢ - ٣٢٣ - ١١٤٦.
- (٧) - فِي نَسْخَةٍ زِيَادَةً - عَنْهُ (هَامِشُ الْمَخْطُوطِ).
- أَقُولُ: حَمَلَهُ الشَّيْخُ عَلِيُّ مَنْ أُعْطِيَ غَيْرَهُ حَجَّةً مِنْ قَاطِنِي مَكَّةَ وَ
الْحَرَمِ لِمَا يَأْتِي «١».
- (١) - يَأْتِي فِي الْبَابِ ٦ مِنْ أَبْوَابِ أَقْسَامِ الْحَجِّ.

وَجُوبِ اسْتِنَابَةِ الْمُوسِرِ فِي الْحَجِّ

- «٤» ٢٤ بَابُ وَجُوبِ اسْتِنَابَةِ الْمُوسِرِ فِي الْحَجِّ إِذَا مَنَعَهُ مَرَضٌ أَوْ كِبَرٌ أَوْ عَدُوٌّ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ

- ١٤٢٤٧ - ١ - «٥» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا عَ رَأَى شَيْخًا لَمْ يَحُجَّ قَطُّ - وَ لَمْ يُطِقِ الْحَجَّ مِنْ كِبَرِهِ - فَأَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ رَجُلًا فَيَحُجَّ عَنْهُ.

- (٥) - التهذيب ٥ - ١٤ - ٣٨.

وَجُوبِ اسْتِنَابَةِ الْمُوسِرِ فِي الْحَجِّ

- ۱۴۲۴۸ - ۲ - «۶» وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا وَ حَالَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْحَجِّ مَرَضٌ أَوْ حَصْرٌ «۷» - أَوْ أَمْرٌ يَعْذِرُهُ اللَّهُ فِيهِ - فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُحِجَّ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ صَرُورَةً لَا مَالَ لَهُ.

- (۶) - التهذيب ۵ - ۴۰۳ - ۱۴۰۵، و أورد صدره في الحديث ۳ من الباب ۶، و ذيله في الحديث ۳ من الباب ۲۵، و في الحديث ۳ من الباب ۲۸ من هذه الأبواب.

وَجُوبِ اسْتِنَابَةِ الْمُوسِرِ فِي الْحَجِّ^٤

-
- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَلَبِيِّ «٨»
- (٨) - الفقيه ٢ - ٤٢١ - ٢٨٦٤.
- وَ رَوَاهُ الْكُلَيْنِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ «١» وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «٢». (١) - الكافي ٤ - ٢٧٣ - ٥.
- (٢) - لم نعر عليه في التهذيب المطبوع.

وَجُوبِ اسْتِنَابَةِ الْمُوسِرِ فِي الْحَجِّ

- ١٤٢٤٩ - ٣ - «٣» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ وَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ جَمِيعًا عَنْ عَلِيٍّ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ ابْنِ عُثْمَانَ عَنْ سَلَمَةَ أَبِي حَفْصٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنْ رَجُلًا أَتَى عَلِيًّا عَ وَ لَمْ يَحُجَّ قَطُّ - فَقَالَ إِنِّي كُنْتُ كَثِيرَ الْمَالِ وَ فَرَطْتُ فِي الْحَجِّ - حَتَّى كَبُرَتْ سِنِّي فَقَالَ فَتَسْتَطِيعُ الْحَجَّ فَقَالَ لَا - فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ عَ **إِنْ شِئْتَ فَجَهِّزْ رَجُلًا ثُمَّ ابْعَثْهُ يَحُجُّ عَنْكَ.**

- (٣) - التهذيب ٥ - ٤٦٠ - ١٥٩٩

وَجُوبِ اسْتِنَابَةِ الْمُوسِرِ فِي الْحَجِّ

•
•
١٤٢٥٠ - ٤ - «٤» مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُفِيدُ فِي الْمُقْنَعَةِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ قَالَ: أَتَتْ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِ رَسُولِ اللَّهِ ص فَقَالَتْ - إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتُهُ فَرِيضَةُ الْحَجِّ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ - لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَلْبَثَ عَلَى دَابَّتِهِ - فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص فَحُجِّي عَنْ أَبِيكَ. (٤) - لم نجده في المقنعة المطبوعة.

وَجُوبِ اسْتِنَابَةِ الْمُوسِرِ فِي الْحَجِّ

- ١٤٢٥١ - ٥ - «٥» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ عَلِيُّ ع يَقُولُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ الْحَجَّ فَعَرَضَ لَهُ مَرَضٌ - أَوْ خَالَطَهُ سَقَمٌ فَلَمْ يَسْتَطِعِ الْخُرُوجَ - **فَلْيُجَهِّزْ رَجُلًا مِنْ مَالِهِ ثُمَّ لِيَبْعَهُ مَكَانَهُ.** (٥) - الكافي ٤ - ٢٧٣ - ٤.

- وَرَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ مِثْلَهُ «٦».
- (٦) - التهذيب ٥ - ١٤ - ٤٠.

وَجُوبِ اسْتِنَابَةِ الْمُوسِرِ فِي الْحَجِّ

• ١٤٢٥٢ - ٦ - «١» وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ص أَمَرَ شَيْخًا كَبِيرًا لَمْ يَحُجَّ قَطُّ - وَ لَمْ يُطِقِ الْحَجَّ لِكِبَرِهِ أَنْ يُجَهَّزَ رَجُلًا يَحُجُّ عَنْهُ. (١) - الكافي ٤ - ٢٧٣ - ٢.

• وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ «٢» وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ مِثْلَهُ «٣». (٢) - الفقيه ٢ - ٤٢١ - ٢٨٦٥.

• (٣) - التهذيب ٥ - ٤٦٠ - ١٦٠١.

وَجُوبِ اسْتِنَابَةِ الْمُوسِرِ فِي الْحَجِّ

- ۱۴۲۵۳ - ۷ - «۴» وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ حَالَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْحَجِّ مَرَضٌ - أَوْ أَمْرٌ يَعْذِرُهُ اللَّهُ فِيهِ - فَقَالَ عَلَيْهِ أَنْ يُحِجَّ «۵» مِنْ مَالِهِ صَرُورَةً لَا مَالَ لَهُ. (۴) - الكافي ۴ - ۲۷۳ - ۳.
- (۵) - في التهذيب زيادة - عنه (هامش المخطوط) و كذلك الكافي.
- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ «۶» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ مِثْلَهُ «۷». (۶) - التهذيب ۵ - ۱۴ - ۳۹.
- (۷) - التهذيب ۵ - ۴۶۰ - ۱۶۰۰.

وَجُوبِ اسْتِنَابَةِ الْمُوسِرِ فِي الْحَجِّ

١٤٢٥٤ - ٨ - «٨» وَ عَنِ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ

وسائل الشيعة، ج ١١، ص: ٦٦

ع «١» أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لِرَجُلٍ كَبِيرٍ لَمْ يَحُجَّ قَطُّ - إِنَّ شِئْتَ أَنْ تُجَهِّزَ رَجُلًا ثُمَّ ابْعَثْهُ يَحُجَّ عَنْكَ. أَقُولُ: وَيَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ «٢» وَ قَوْلُهُ ع إِنَّ شِئْتَ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْوَجُوبِ لِاحْتِمَالِ عَدَمِ إِرَادَةِ مَفْهُومِ الشَّرْطِ وَ احْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ أَنْ شِئْتَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْحَجِّ الْوَاجِبِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ. (٨) - الْكَافِي ٤ - ٢٧٢. ١.

(١) - فِي الْمَصْدَرِ - عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ (عَلَيْهِمَا السَّلَام).

(٢) - يَأْتِي فِي الْبَابِ ٢٥، وَ فِي الْحَدِيثِ ٩ مِنْ الْبَابِ ٢٨ وَ فِي الْبَابِ ٢٩ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ.